فيه مناجزة كما يجيء ان اختلف الجنس بالحدوثة وما الحق بها
والملوحة لانه سلم اما اذا اتحد فسلم الشيء في جنسه سلوجزفا
وخرج من الجنس تخليل وطبخ خمر او شيئه او تجفيفه ان كان قبل
بمصلح ولو ملحا وبصلا وخبز ونقل عن العجلي كالمتيمم
عن لبن الاتان فيه وما لقي في الطحن والعجن والتنشيف
وان كان مع الخل جنسا كما سبق وان الخل فاقرا للنبيذ وسطوح
والاصل طعمان والصلق الا الترمس والحوبه المدمس والعو
الحمار للكاغة والواجب جواز قديم الثمن بجديده كما حليب او
او المشوي او الخديدا والعفن او الثمن او الجنس بمثله وفي
الخديد الاقط فيجوز بمثله كالجبن وكذا المخيض والمضروب
بمثله كما هو ظاهر لارض بيابس ومنه الاقط والجبن باللبن
اصله ولا مبلول بمبلول ولا حليب فيه سمن بسمن وجاز فيه
لا سمن فيه كطيب النوق وكذا مخيض ومضروب ويجوز ان للحليب
والزبد كالسمن والعبوة في بيع الخبز بمثله الدقيق ان الخبز
كالجبن بالحنطة او الدقيق تشبيه في تحري التقريب والا فهو
الاصل فوقتهما اي الخبز ان كفى العرض مطلقا ولو الحنا ازمن
بعض المحققين يجوز في العرض زيادة العدد وينبغي ما
وهل يجوز النخ بالدقيق او يمنع قولان والمماثلة بما تحدد
الشرع في ذلك الوقع من كيل او وزن ولا يشترط خصوص
الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا يعدل فيما لا تحرز
والحكم قادم لبك عن الشارع بشيء فيعاده البلد وان تعذر
امكنه بعدم الكثرة جدا ومشى الفقيه المعدم انه ولعل
عنه الا لدليل كحيوان ولو كثرت منفعته مثال الماقبل الا

السمن

فيهم جنسه اذا ان يطبخ ولو بخبز ابزار كما قال الرافعي وهو
المعول عليه لانه ينتقل عن الحيوان باد في نافلة وادم ينتقله عن
اللحم وما لا يكثر النفع بغير لحمه حكم اللحم كخبخ الضان كسير الصوف
ويصرف بما لا منفعة فيه اصلا وما لا تطول حياته فيمتنع بيعها
باللحم وبعضهم الماعز بلحم فجائز مماثلة كما سبق وحيوان كثير المنفعة
بمثله والصور خمس وعشرون غير المكروه خمس عشر الجائز اثنان
وبيع الغزل بجنسها او على حكم اثنان ورضاه كاذا لحمه
سعاقدين او غيرهما او توليته من غير ثمن الثمن او السلعة ازالة
وان على خيار منهما او وحدهما وحكم الثاني لانه كخيار والسكوت
في التولية كالخيار وكما في بن وغيره وبيع لا يوم بلا تامل كلا مسدده
الثوب او مما لا يدقه او بيع ما لا يدق ليلا او بوقوع الحصاة او عدده
او بوقوع الحصاة او على ما تصيبه وبيع ما في بطون الارض او ظهورها
وهي المضامين والملاقيح على خلاف في التعيين وجاز مراعاة
او زمان لا على التردد وبذلك لانه يرجع للتعاطي وان حملت
بعد ذلك الصحت فيما عندي عرفه وقال ابن عبد السلام يعمل
الزمن بغيرها او كاسبا وتاجير الثمن تتاح المتاع وهو حمل الحملة
او جعله اي الثمن فقط جهلت ورجع بمثل الخرق ولو سرق
على ما رجحه ابن يونس كالاجارة وفيها الحرق الشاذ ان جهلت قيمته
لما النفقة مدة معلومة وان مات قبلهما فالموارث فجائز وليعين
في بعضه كذا انها او لاجل قريب وهو الاجل والباقي بالكسر جاز الجميع
بان اشتري بخيار الاجل الموجل او باختياره من اعتين تختلف اغراضهم
الا بعوده لانه انما يختار الاجود فمتى عموم الانتفاع لم يزيدها الثمن
وبطعام خلافا للاصل واما استثنا الاستجاد وغيرها قسابق قبيل

اذا باع شخص دارا او غيرها بالنقد علمه جاز